



Distr.
GENERAL

A/34/761

6 December 1979

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

البنود ١٨ ، ٢٤ و ٢٥ و ٤٢ ،

و ٤٥ و ٤٦ و ٥٥ و ١١٤ و ١٢٢ و ١١٤

من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية

العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

نزع السلاح العام الكامل

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم رفق هذا الكتاب مقتطفات من تقرير اللجنة المركزية المتعلق بنشاط
الحزب الشيوعي الروماني في الفترة الواقعة بين عقد المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر ومهمام

.../...

79-37140

الحزب المقبلة ، الذى قدمه الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، السيد نيقولاى شاوشيسكو ، الى المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الروماني الذى انعقد فى يوخارست فى الفترة من ١٩ الى ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، وتناول النشاط الدولسى للحزب والدولة فى الفترة المنقضية منذ انعقاد المؤتمر الأخير والأهداف والمبادئ التوجيهية لسياسة رومانيا المقبلة على الصعيد العالمى .

وسأكون ممثنا اذا تفضلتم بتعميم نص هذه المقتطفات بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تدرج تحت البنود ١٨ ، و ٢٤ ، و ٢٥ ، و ٤٢ ، و ٤٥ ، و ٤٦ ، و ٥٥ ، و ١١٤ ، و ١٢٢ من جدول الأعمال .

(توقيع) تيودور مارينسكو

السفير والممثل الدائم لجمهورية
رومانيا الاشتراكية لدى الامم المتحدة

المرفق

مقتطفات من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني
الذي قدمه الأمين العام للحزب ورئيس جمهورية رومانيا
الاشتراكية ، السيد نيقولاى شاوشيسكو ، الى المؤتمر
الثاني عشر للحزب الشيوعي الروماني

النشاط الدولي للحزب والدولة في رومانيا
في الفترة المنقضية منذ انعقاد المؤتمر
الأخير ، والأهداف والمبادئ التوجيهية
للسياسة الدولية التي ستنتهجها
رومانيا في المستقبل

١ - التطور الشامل للحياة السياسية الدولية ، والعمليات
والاتجاهات التي برزت في الآونة الأخيرة تؤكد واقعية
وصحة تقديرات حزينا بشأن اتجاهات سياسة
رومانيا الخارجية

خلال الفترة التي انقضت منذ المؤتمر الحادي عشر للحزب ، حدثت تحولات عميقة في ميزان
القوى في الحياة الدولية . ويتبين من تحليل التطور الاجتماعي في ضوء المادة الديالكتيكية
والتاريخية أن ثمة اتجاهين متعارضين كل التعارض قد برزا بروزا شديدا في الحياة الدولية .
فهناك ، من جهة ، الاتجاه الى الحفاظ على مناطق النفوذ والسيطرة واعادة توزيعها ، وهناك
من جهة أخرى الاتجاه الى وضع حد نهائي للسياسة الامبريالية لمناطق النفوذ القائمة على القوة
والاكراه ، والى ضمان توكيد جميع امم العالم لذاتها المستقلة ، والانفراج والسلم .

وقد استمرت الازمة الاقتصادية والنفطية والمالية في التضخم ، ومن ثم تعاطمت الازمة
الاجتماعية والسياسية للعالم الرأسمالي ، وبرزت تناقضات جديدة فيما بين مختلف الدول ومجموعات
الدول ، الأمر الذي أدى الى تفاقم المازعات الحالية والى ظهور مازعات جديدة في مختلف أنحاء
العالم ، كما أدى الى التوتر والى مزيد من عدم الاستقرار في الحياة الدولية .

ولقد ازداد تدني معدل الاستثمارات المنتجة ، نتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية ،
كما تدنت الاعتمادات المخصصة للتنمية الزراعية ، وذلك في وقت واحد مع زيادة ارتفاع معدلات النفقات
العسكرية . وقل معدل نمو الدخل القومي في كثير من الدول عن النسبة المثوبة للزيادة السنوية في
نفقات التسليح . ونتيجة للتضخم ، ما فتئت الظروف المعيشية للعمال في تدهور ، وما زالت البطالة

في تزايد مستمر، بينما لا تنفك تزداد إيرادات الاحتكارات والشركات فوق الوطنية . ومن الملائم المميزة الأكيدة أن أكثر الاقتصاديين تفاقولا هم أنفسهم متشائمون ، فيما يصدر عنهم من أقوال وتنبؤات تتصل بالحالة في الثمانينات ، بشأن احتمالات التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة .

وعلينا أن نقول بصراحة ان الزيادة الهائلة في النفقات العسكرية هي أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية المتفاقمة . والواقع ان الحياة لتبين انه لا يمكن لحالة تتجاوز فيها النفقات العسكرية نسبة زيادة الدخل القومي أن تستمر طويلا . ومن الواضح بالفعل أن المستوى الاقتصادي في كثير من الدول ، اذا ما وضع التضخم كذلك في الاعتبار ، انما يتدهور في الواقع بدلا من أن يرتفع . ومن ثم فان مظاهر التباين تزداد بين الدول ، كما أن فقر وعوز مئات الملايين من البشر في مختلف مناطق وبلدان العالم من الامور التي تدخل الرهبة في النفوس بصورة متزايدة .

ومن الواضح لأي انسان عاقل أن السبيل الوحيد للخروج من الصعوبات الكبرى التي تثيرها الأزمة الاقتصادية العالمية هو التعزيز الراسخ لسياسة اقتصادية جديدة تعتمد على تغيير جذري للنسبة القائمة بين الانفاق على التنمية والانفاق على التسليح ، كما تعتمد على استخدام الدخل القومي ، في المقام الأول ، للتعجيل في تقدم الشعوب اقتصاديا واجتماعيا ، وتحسين مستوياتها المعيشية ، واغناء حياتها الثقافية . وهذا مطلب موضوعي لتقدم الحضارة الانسانية وتسوية القضايا الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه العالم المعاصر .

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تكثيفا لكفاح جماهير القوى التقدمية ضد السياسة الامبريالية والسياسة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد ، واحراز حركات التحرير الوطني نجاحات جديدة في الدفاع عن استقلال الشعوب وتعزيز هذا الاستقلال . وان البلدان الاشتراكية ، والدول المستقلة حديثا ، والبلدان النامية التي تسير على درب توكيد الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تترك أثرا مواتيا بوجه خاص في الحياة الدولية . وقد بات يتزايد عدد الشعوب التي تؤيد تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية بوصفه السبيل الوحيد لازالة الاستغلال والاضطهاد ، وبلوغ تطلعاتها الى الحرية والرفاهية والعدالة الاجتماعية والوطنية . وذلك يبين قوة الأفكار الاشتراكية وتعاظم أثر ونفوذ الاشتراكية في العالم .

وان دراسة مستفيضة للحقائق والوقائع التي ما فتئت تتغير تؤدي الى نتيجة مفادها أن الصراع بين الاتجاهين المتعارضين تعارضا جذريا في الحياة الدولية سيظل سمة تميز الحالة السياسية في العالم . ويوسع المرء أن يقول ان الاتجاهات الراهنة المتمثلة في تعزيز وتقسيم مناطق النفوذ ستستمر بل وستزداد شدة . ولا يخفى على أحد انه قد ظهر مؤخرا عدد متزايد من البيانات الصادرة عن الدوائر القيادية في عدة بلدان حول الاستعدادات العسكرية للمحافظة على نفوذها أو تعزيزه في بعض أجزاء العالم . وأظهر واقع الحياة ان الوسائل الاقتصادية والعسكرية على السواء تسخر لمتابعة سياسة السيطرة والاضطهاد . وليس ثمة شك في أن هذه الوسائل ، سواء الاقتصادية منها أو العسكرية ، تضر بالاستقلال والسلم ، وانه ينبغي لجميع الشعوب أن ترفضها رفضا باتا . بيد أن الخطر الرئيسي الآن يتمثل في استخدام الوسائل العسكرية ، ويجب توجيهه

جميع القوى لمجابهة هذا التهديد بغية ضمان استقلال الأمم ، وتعزيز قيام علاقات جديدة فيما بين الدول تعتمد على المساواة التامة في الحقوق ، وضع تفاقم الحالة الدولية ونشوب حروب جديدة بما فيها حرب عالمية جديدة ، وضمان السلم .

ولئن كانت الحالة السياسية الدولية تميل الى التعقيد وتتميز بالتناقضات الشديدة فإنه يمكن للمرء أن يقول ، بشعور كامل بالمسؤولية ، ان ثمة قوى يمكنها ، انا ما علمت متحدة ، منع نشوب الحرب ، وضمان انتهاج سياسة استقلال وانفراج ، وقرار سلم دائم في العالم .

وفي الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر السابق ، اتخذت خطوات ذات أهمية خاصة في سياسة الانفراج والسلم . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى مؤتمر هلسنكي للأمن الاوروبي ، وهو حدث ذو أهمية تاريخية لأنه برهن على امكانية التوصل الى اتفاقات اذا كان المنطلق مبالغ كل شعب ومصحة التقدم والسلم . وفضلا عن ذلك ، تم التغلب على بعض حالات التوتر ، بما في ذلك المنازعات التي جرت في هذه الفترة ، وتمت تسويتها عن طريق التفاوض . وبرهن ذلك بقوة على انه لا يمكن تسوية المسائل المتنازع عليها فيما بين الدول ، مهما كانت هذه المشاكل معقدة ، الا بالوسائل السلمية ، وان الأعمال العسكرية لا تؤدي الا الى تعقيد العلاقات فيما بين الدول والى تعقيد الصلات الدولية على نحو أشد .

وانطلاقا من هذه الوقائع ، يمكن التوصل الى نتيجة منطقية هي انه يجب بذل كل الجهود للتخلي نهائيا عن سياسة القوة والاكراه في الحياة الدولية ، وعن التدخل في شؤون الدول الأخرى ، وعن سياسة مناطق النفوذ والسيطرة ، ووضع حد نهائي للسيطرة الامبريالية والسيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد ، وتعزيز سياسة تقوم على احترام الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية وعلى التعاون فيما بين الدول على أساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة . وان اقرار سياسة دولية ديمقراطية وعادلة جديدة ، ووقف سباق التسلح ، وتوجيه موارد جميع الشعوب نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق الانفراج والتعاون والسلم ، انما تشكل البديل الوحيد للأزمة العالمية التي لا تنفك تزداد حدة ، والسبيل الوحيد الذي من شأنه فتح افق مشرق من السلم أمام مستقبل البشرية .

وان الحزب الشيوعي الروماني وجمهورية رومانيا الاشتراكية ليتعهدان بمواصلة العمل بكل طاقتهما ، جنبا الى جنب مع البلدان الاشتراكية ، والبلدان النامية وغير المنحازة ، ومع جميع الشعوب والقوى التقدمية ، من أجل سياسة ديمقراطية جديدة ، ولتسوية جميع المشاكل المعقدة في الحياة الدولية لما فيه مصلحة التقدم والسلم .

٢ - سياسة نشطة وثابتة لتطوير علاقات صداقة وتعاون مع البلدان الاشتراكية ، والدول النامية وغير المنحازة ، وتكثيف التعاون مع كافة بلدان العالم ، بصرف النظر عن نظامها الاجتماعي

ان اللجنة المركزية والحكومة في جمهورية رومانيا الاشتراكية ، ان تنفذ تنفيذنا ثابتا مقررات المؤتمر الحادى عشر للحزب ، قد اضطلعت بنشاط دولي ضخم من أجل تنمية علاقات التعاون العديد الجوانب مع كافة الدول ، أيا كان نظامها الاجتماعي . ان بلدنا قد قام بدور نشط في النضال الذى يُشن دوليا من أجل حل جميع القضايا المعاصرة لصالح الأمم جمعاء ، ولصالح الانفراج والسلم .

وتقيم رومانيا علاقات دبلوماسية وقنصلية مع ١٣٤ دولة ، وعلاقات تعاون اقتصادى مع ١٤٠ بلدا ، مع جميع القارات . ويجوز القول ان بلدنا قد وسع من نطاق تعاونه مع كافة الدول أكثر من أى وقت مضى ، وأن لديه أصدقاء في كافة أنحاء العالم ، وأنه يتمتع بسمعة طيبة في العالم اكتسبها عن جدارة ، حيث ان سياسته تلقى التقدير والاحترام باعتبارها تمثل مساهمة بارزة في قضية استقلال الشعوب والانفراج والسلم في العالم .

ان الحزب الشيوعي الروماني وجمهورية رومانيا الاشتراكية يركزان نشاطهما دوما على تنمية علاقات الصداقة والتعاون العديد الجوانب مع كافة الدول الاشتراكية ، ويعملان على التغلب على الخلافات وتعزيز تضامنها . وان الزيارات والاجتماعات والاتصالات العديدة التي جرت على صعيد الحزب والدولة - بما في ذلك أرفع المستويات - قد أسهمت في توسيع نطاق تعاون رومانيا المتعدد الأطراف مع كافة الدول الاشتراكية .

اننا نولي تدعيم العلاقات مع البلدان الاشتراكية المجاورة لنا مكانة نعتز بها ، واننا مصممون تصميمنا راسخا على بذل قصارى جهدنا ، في المستقبل كذلك ، لتوسيع نطاق علاقات حسن الجوار والتعاون والتضامن معها . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى الأهمية الخاصة التي نعلقها على علاقاتنا مع جارنا الكبير ، الاتحاد السوفياتي ، وحزبه الشيوعي . كما أننا ننمى العلاقات مع سائر البلدان الاشتراكية في أوروبا وسنواصل تنمية هذه العلاقات . ونعمل كذلك على توسيع نطاق التعاون النشط مع البلدان الاشتراكية في آسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أن تعزيز التضامن مع جميع هذه البلدان يشكل عاملا هاما في سياسة رومانيا الخارجية . وستواصل رومانيا العمل بحزم على تنمية التعاون داخل مجلس التعاضد الاقتصادى وعلى تحسين نشاط هذا المجلس على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ، بهدف بلوغ ازدهار مطرد للاقتصاد الوطني لكل عضو من أعضائه . كما اننا سننمي التعاون الاقتصادى مع سائر الدول الاشتراكية ، في سبيل التعجيل في بناء النظام الجديد من أجل منفعة ورخاء شعوبنا .

ومن الأمور التي تتسم أيضا بأهمية خاصة بالنسبة لسياسة رومانيا الخارجية ، التعاون مع البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو ، والتعاون العسكري معها من أجل الدفاع في حال شـن عدوان امبريالي ، والتعاون النشط من أجل العمل على قيام سياسة من الانفراج والسلم . وانني أعتبر من الضروري الاعلان أمام المؤتمر أيضا أن رومانيا الاشتراكية ستعمل بثبات على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بالقيام بها . وفضلا عن ذلك ، فاننا ، بعد الغاء التكتلات العسكرية ، بما في ذلك معاهدة وارسو ، سنواصل انتهاج سياسة تتسم بالتعاون مع جيراننا في الدفاع في وجه أى عدوان امبريالي ، كما اننا سنقوم ، بشكل مطرد ، بتمتية التعاون مع جيوش البلدان الاشتراكية الأخرى وكذلك مع جيوش غيرها من البلدان الصديقة .

ونظرا لوجود تباينات وتناقضات واختلافات معينة في الآراء فيما بين مختلف البلدان الاشتراكية ، يدعو الحزب الشيوعي الروماني وجمهورية رومانيا الاشتراكية بأشد تصميم الى التغلب على الحالة الراهنة للأمور ، والى قيام وحدة البلدان الاشتراكية وتضامنها على أساس مبادئ الاشتراكية العلمية والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتصانح للمنفعة المتبادلة . واننا نعتبر أنه ينبغي لجميع البلدان الاشتراكية ان تعمل كل ما هو ممكن للتغلب على التناقضات والتباينات القائمة عن طريق المفاوضات المباشرة فيما بين البلدان المعنية . واننا ، في هذا الصدد ، نرحب بمباشرة المحادثات السوفياتية - الصينية ، التي نعلق عليها أهمية خاصة ، ونعرب عن املنا في أن يحالفها النجاح وان تؤدي الى التغلب على الخلافات والسعي لتعزيز التفاهم والتعاون لمصلحة البلدين والشعبين ولمصلحة القضية العامة للاشتراكية والانفراج والسلم .

كما اننا نعتبر انه ينبغي حل المشاكل القائمة بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية فيت نام الاشتراكية عن طريق التفاوض على وجه الحصر ، وانه ينبغي عمل كل ما يمكن للحيلولة دون حدوث مواجهات عسكرية جديدة قد يكون لها تأثير سلبي على المصلحة العامة للاشتراكية وعلى الحالة الدولية . وينبغي ، بوجه عام ، ان يتم حل كل مشاكل الهند الصينية عن طريق التفاوض السلمي ، مع احترام استقلال كل دولة من الدول وحق كل شعب من الشعوب في تسوية مشاكله بنفسه من دون أى تدخل خارجي .

وانه لما له أهمية خاصة ان تتعهد البلدان الاشتراكية باجمعها الا تقوم بأى اجراء يمكن أن يؤدي الى تفاقم العلاقات فيما بينها ، وذلك بأن تعلن رسميا انها لن تلجأ ، في أى ظرف من الظروف وبأى شكل من الاشكال ، الى الأعمال العسكرية أو الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان مصالح كل بلد من البلدان الاشتراكية ومصالح الاشتراكية بشكل عام تقتضي العمل بأشد تصميم على تنمية تضامنها وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي . ان الحالة الدولية الراهنة تجعل من واجب البلدان الاشتراكية ان تثبت انه يمكن تسوية أية مشكلة فيما بينها عن طريق التفاوض ، من غير اللجوء الى القوة ، وذلك بروح نمط جديد من العلاقات الاشتراكية . ان هذا سيكون له دلالة سياسية كبيرة في الظروف الدولية المعقدة السائدة اليوم ،

وسيرفع من شأن البلدان الاشتراكية في جميع أنحاء العالم ، وسيزيد من نفوذها ونفوذ
الاشتراكية بوجه عام .

أود أن أقدم الى المؤتمر المقترح الذى يدعو الى تفويض اللجنة المركزية الجديدة بالعمل
بلا هوادة ، بروح برنامج الحزب ، من أجل التنمية الفعالة للتعاون مع كافة البلدان الاشتراكية ،
وخاصة مع البلدان الاشتراكية المجاورة ، للتغلب على حالات التباين وتعزيز تعاونها وتضامنها
ووحدها .

وأود أن أؤكد للحزب وللشعب أجمع ، من المنبر العالي للمؤتمر الثاني عشر ، اننا سنفعل
ما بوسعنا من أجل تنفيذ سياسة التعاون مع البلدان الاشتراكية والحزب الشيوعية الشقيقة . وعلى
أيضا أن أؤكد لجميع البلدان الاشتراكية والحزب الشيوعية الشقيقة اننا سوف نعمل بعزم شديد
من أجل الوحدة فيما بين الأحزاب والدول الاشتراكية ، ومن أجل تقدم وازدهار كل الشعوب التي
تقوم ببناء النظام الجديد ، ولمصلحة القضية العامة ، قضية الاشتراكية والانفراج والسلم في العالم .

ان حزينا ودولتنا ، ان ينفذان بثبات مبادئ سياسة رومانيا الخارجية ، قد وسعا نطاق
علاقتهم الى حد كبير مع البلدان النامية منذ انعقاد المؤتمر الحادى عشر ، وقد اصبحت رومانيا
عضوا في مجموعة الـ ٧٧ ، معززة تضامنها وتعاونها مع بلدان هذه المجموعة في النضال من أجل
القضاء على التخلف وبناء نظام اقتصادى دولي جديد . وقد قامت رومانيا في هذه الفترة بزيادة
المبادلات بين وفودها ووفود من تلك البلدان ، بما في ذلك الاجتماعات العالية المستوى وابرمت
اتفاقات بشأن التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعلمية ، وبشأن
التعاون في الشؤون الدولية . واننا نقيم صلاتنا مع تلك البلدان في اطار سياستنا العامة المناهضة
للامبريالية والاستعمار والقائمة على تأكيد حرية كل شعب واستقلاله ورخائه .

وقد طرأ تطور قوى في هذه الفترة من التعاون والتضامن مع شعوب افريقيا وآسيا وامريكا
اللاتينية ، ثنائيا وعلى الساحة الدولية على السواء . وقد جرى في السنوات الأخيرة توسيع فني
نطاق علاقاتنا ، لاسيما علاقات تعاوننا وتعاقدنا الاقتصادى في حقل الانتاج مع كثير من تلك
البلدان ، في مصلحة رخاء شعوبنا .

وكما قلت في مناسبات أخرى أيضا ، نحن نؤمن بأن الطريقة المثلى لمساعدة البلدان النامية
تتمثل في تعزيز التعاضد والتعاون الاقتصادى على نطاق كبير في حقل الانتاج . وان قيمة
المبادلات التجارية والتعاقد والتعاون مع البلدان النامية - في الصناعة والزراعة والعلوم
والتكنولوجيا وغير ذلك من القطاعات ذات الاهتمام المشترك - قد ازدادت مع انقضاء كل عام .
وان أحد الأشكال المهمة لمساعدة البلدان النامية على تكوين جهازها الوطني الخاص بها من
الموظفين يتمثل في تدريب حوالي . . . ١٥ من شباب تلك البلدان في رومانيا . فضلا عن ذلك ،
يعمل أكثر من . . . ١٥ اختصاصي روماني في تلك البلدان ، حيث يقدمون لها المساعدة التقنية ،
بما في ذلك تدريب الموظفين . وستمضي رومانيا قدما في تعزيز التعاون والتضامن مع تلك الدول

في النضال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة ومن أجل حق كل شعب من الشعوب في أن يكون سيّدا لمصيره وفي أن يتطور بحرية .

وفي الوقت نفسه ، وانطلاقا من كون العالم منقسما الى بلدان ذات أنظمة اجتماعية مختلفة ، وادراكا منا بأن هذه الحالة ستستمر لوقت طويل ، فان رومانيا ، ان تعمل بروح التعايش السلمي ، ستوسع نطاق روابطها الاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية مع البلدان النامية ومع جميع بلدان العالم ، بصرف النظر عن النظام الاجتماعي ، مع المشاركة النشطة في التقسيم الدولي للعمل وفي التبادل العالمي للقيم . وقد قمنا ، بهذه الروح ، بتنمية علاقات اقتصادية متعددة الأطراف مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، ومازلنا نفعل ذلك ، ووسعنا نطاق التعاون مع بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة في أوروبا ، وواصلنا تنمية علاقات رومانيا مع بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومع البلدان الرأسمالية المتطورة الأخرى .

ان بلدنا يقيم علاقاته مع جميع الدول على الأساس الراسخ لمبادئ الحقوق المتساوية تماما واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتخلي عن استخدام القوة والتهديد بها - وهي مبادئ مسلم بها على نطاق واسع في العالم بوصفها المبادئ الوحيدة التي يمكن على أساسها تنمية تعاون مثمر فيما بين الدول وجو من السلم والأمن الدوليين . اننا مصممون على العمل بأقصى درجة من الحزم في المستقبل أيضا في سبيل تعزيز هذه المبادئ على نطاق واسع في العلاقات بين دول العالم جمعاء .

ومن منصة هذا المؤتمر السامقة ، أتعهد باسم شعبنا بأسره بأن رومانيا ستفعل كل شيء من أجل التوسيع المستمر لنطاق علاقاتنا السياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية وغيرها من العلاقات مع جميع البلدان ، بصرف النظر عن النظام الاجتماعي ، اقتناعا منها بأن ذلك يتفق مع مصلحة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتعدد الجوانب لشعبنا ويتفق كذلك مع رخاء الشعوب الأخرى ومع القضية العامة للتقدم والسلم في جميع أرجاء العالم .

٣ - تحقيق السلم والأمن في أوروبا - أحدى أولويات سياستنا الخارجية

ان أحد أهم أهداف سياستنا الخارجية هو احلال الأمن والسلم في أوروبا ، وهي القارة التي نشبت فيها حربان عالميتان والتي يوجد فيها أكبر كثافة في الأسلحة والقوات وتوجد بها كذلك الكتلتان العسكريتان المتعارضتان .

وقد وقعت في حياة قارتنا أحداث ذات أهمية خاصة في الفترة التي انقضت منذ المؤتمر الحادى عشر : ويجيء في المقام الأول منها ، كما قلت ، تنظيم مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون . وما يؤسف له أنه لم ينفعل الا أقل القليل من أجل التنفيذ الملموس للوثائق المعتمدة ككل متكامل . فاجتماع بلغراد لعام ١٩٧٧ ، الذى توخى هذا الهدف ، قد انتهى بنتائج غير مرضية . ولهذا ينبغي عمل كل شيء من أجل الاعداد الشامل لاجتماع مدريد القادم في عام ١٩٨٠ ، كي يمكن أن يحقق هذا الاجتماع بالكامل تطلعات الشعوب وأن يعطي زخما قويا لتعزيز التعاون والأمن في القارة .

وفي رأى حزينا ودولتنا ، ينبغي مضاعفة الجهود في اتجاه اقامة تعاون كبير لا يعوقه عائق فيما بين البلدان الأوروبية ، بما يقضي على الممارسات والحواجز التمييزية التي مازالت تؤثر على التعاون داخل أوروبا . وينبغي أيضا التوسع في الاجراءات المتخذة لتوسيع نطاق العلاقات في ميداني التعليم والعلوم ، ولمضاعفة المبادلات الثقافية والفنية - في ميادين الأدب ، والمسرح ، والموسيقى ، والفنون الجميلة ، بما في ذلك الحركة الفنية للهواة ، التي يمكن أن تسهم في تحسين التعارف فيما بين الأمم ، وفي توثيق الصلات بين شعوب القارة ، وفي تهيئة مناخ قائم على الاحترام والتقدير المتبادلين .

ونحن نعتقد انه يتعين اتخاذ اجراءات أقوى ضد العوامل السلبية التي مازالت قائمة في حياة القارة ، وضد القوى المعارضة للانفراج ، والحركات الفاشية والرجعية الوطنية الشوفينية والرامية الى ضم الأقاليم المجاورة المسكونة بأناس يشتركون معها في الأصل القومي ، وهي التي تحاول بذور الكراهية والريبة فيما بين الشعوب وعرقلة التعاون والتفاهم في أوروبا وفي جميع أرجاء العالم . ولذلك فان من الضروري أن تلتزم جميع الدول المشتركة في المؤتمر الأوروبي في هلسنكي التزامات أكيدة بعدم السماح بممارسة أنشطة على أراضيها ضد دولة أخرى أو ضد دول أخرى ، وهذا يشير أيضا الى نشاط وسائط الاعلام الجماهيرى . وينبغي عمل كل شيء لاعلام الرأى العام اعلاما صحيحا حول الوضع في كل بلد ، فهذا شرط لتنمية الثقة والصدقة بين الأمم . وينبغي منع كل نوع من الدعاية المشيرة للعنف والحرب ، وينبغي تعزيز ايجاد مناخ قوامه الانفراج والصدقة والتعاون فيما بين الأمم .

وينبغي كذلك إيلاء اهتمام خاص للمساائل العسكرية في أوروبا وللكفاح من أجل فصل القوات عسكرياً ونزع السلاح في القارة . ووصولاً إلى أمن حقيقي ، ينبغي اتخاذ إجراءات لسحب القوات من الأراضى الأجنبية إلى داخل حدودها الوطنية ولتخفيض القوات العسكرية والأسلحة الخاصة بكل دولة ، ولتخفيض الاتفاق العسكري . وأن تضع هذا الهدف نصب أعيننا ، فإننا نعتقد أن من المفيد للغاية تنظيم مؤتمر خاص لنزع السلاح في أوروبا وإبرام ميثاق عام بشأن نزع استعمال القوة والتهديد بها وبشأن عدم استعمال الأسلحة النووية والتقليدية . وهذا سينطوى على أهمية سياسية كبيرة إذ أنه يظهر إمكانية التوصل إلى اتفاقات ملموسة فيما يتعلق بتحقيق تطلعات الشعوب للعيش في عالم يسوده السلم والأمن . ونحن نرى أن قرار الاتحاد السوفياتي بسحب عدد من القوات وكمية من المواد الحربية من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية سحياً انفرادياً هو تدبير ايجابي يتمشى مع المصالح والمطالب الأمنية الرئيسية في أوروبا وفي جميع أرجاء العالم . واننا لنأمل أن تستجيب بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، استجابة ايجابية ، لاقتراح الدول الاشتراكية بعدم وضع أسلحة نووية جديدة في القارة الأوروبية وبالبدء على نحو فعال في تخفيض التسليح بالاتفاق المتبادل .

والى حين التحقيق الكامل لنزع السلاح ، فإن من الضروري حقاً ضمان توازن في القوات سواء في أوروبا أو على المستوى العام لا يكون من شأنه تهديد أمن أى طرف . بيد أنه يمكن ، وينبغي ، تحقيق هذا التوازن لا عن طريق وضع قوات وأسلحة جديدة ، ولا عن طريق مضاعفة سباق التسليح ، وإنما ، على العكس من ذلك ، عن طريق سحب القوات المسلحة وتخفيضها ، وعن طريق خفض التسليح ووقف سباق التسليح .

وقد أعلنت رومانيا ، هي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، تأييدها الحازم للإلغاء المتزامن للكتلتين العسكريتين في أوروبا ، وهما منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسوا . فنحن نعتقد أنه لكي يمكن التقدم نحو تقليص الكتلتين وتصفيتهما ، فإن من الضروري ألا تنضم دول أخرى إلى هذين الحلفين العسكريين .

ولا يمكن تحويل الانفراج إلى عملية لا رجعة فيها ، كما لا يمكن للأمن الأوروبي أن يصبح ذاتاً مفزى حقاً إلا باتخاذ تدابير حازمة للفصل بين القوات عسكرياً ونزع السلاح .

ونحن نعتقد ، أنه لحل مشاكل الأمن الأوروبي ، فإن من الضروري إيجاد شكل تنظيمي مناسب يجعل الاتصالات بين الدول أمراً دائماً . ومن الضروري بوجه خاص أيضاً أن يعقد اجتماع مدريد لعام ١٩٨٠ على مستوى وزراء الخارجية ، وكذلك الاتفاق على القيام ، في موعد فائته عام ١٩٨٤ ، بتنظيم مؤتمر جديد للأمن الأوروبي على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات .

وفي إطار اهتمام رومانيا بتوطيد الأمن في القارة الأوروبية ، فإنها تعلق أهمية كبيرة على قيام علاقات تعاون قوامها حسن الجوار مع بلدان البلقان ؛ فرومانيا تعمل من أجل تعزيز الثقة والتعاون في المنطقة وتعمل من أجل اتخاذ تدابير تفضي إلى تحويل بلدان البلقان إلى منطقة سلم خالية من الأسلحة النووية .

ونحن نعرب مرة أخرى من منصفة هذا المؤتمر عزم رومانيا الأكيد على ألا تألو جهدا من أجل انتصار قضية الأمن والانفراج والسلم في قارتنا ، ومن أجل تهيئة مناخ قوامه التفاهم والتعاون الكاملان فيما بين الدول في أوروبا . وأننا نطمئن جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر هلسنكي على أن رومانيا ستعمل بتصميم تام ، كما عملت حتى الآن ، من أجل تنفيذ جميع المبادئ المخطوطة في الوثيقة المشتركة التي وقعتها . ونحن نوجه نداء رسميا الى حكومات وشعوب أوروبا لكي تتخذ اجراءات هازمة لتوطيد أمن قارتنا وسلمها ولكي تضمن للأجيال المقبلة عالما يسوده التعاون والثقة والصدقة .

٤ - الحاجة الى حل المشاكل المشيرة للمنازعات عن طريق
المفاوضات وحدها ، وموقف رومانيا الثابت من استخدام
هذه الوسيلة في تصفية جميع المنازعات والحالات المنطوية
على منازعات والسائدة في مناطق شتى من العالم

ان حزيننا ودولتنا ، كما قلت من قبل ، يؤيدان على الدوام حل جميع المشاكل المشيرة
للمنازعات والقائمة بين الدول عن طريق التفاوض وحده . ففي الحالة الدولية الراهنة ونظرا لوجود
مشاكل بالغة التعقيد ، فان أى نزاع لا يمكن الا أن يؤدي الى حدوث توتر في الجو السياسي العام
ويصبح خطرا وخيما على سلم العالم وأمنه ، وكذلك على الشعوب في المناطق المعنية . ولذلك
ينبغي عمل كل شيء لتسوية كل نزاع عن طريق التفاوض فقط ، بغية تجنب نشوب منازعات أخرى وبغية
اقامة علاقات عادية بين الدول .

ومن الضروري أن تحترم قواعد القانون الدولي المعترف بها بالاجماع ، وأن يلتزم جانب
الحذر والاعتدال لدى حل المشاكل المختلفة ، وألا يجرى اللجوء الى أية أعمال يمكن أن تفضي
الى التوتر والى تدهور الحياة الدولية .

ونحن نرى أنه ينبغي عمل كل شيء من أجل حل أى نزاع عن طريق التفاوض فقط ، ومن
أجل تجنب نشوب منازعات جديدة ، واقامة علاقات عادية فيما بين جميع الدول ، بصرف النظر عن
المشاكل والخلافات القائمة بينها ، وبصرف النظر عن خياراتها الاجتماعية السياسية . وبروح المسؤولية
هذه عن كل شعب ، وعن السلم والمدنية ، وعن البشرية ، فان من الضروري عمل كل شيء من أجل
ضمان التعاون وتعزيز العلاقات فيما بين جميع الشعوب .

ويساور رومانيا بالغ القلق بسبب الحالة في الشرق الأوسط التي يمكن أن تصبح مصدر
تهديدات خطيرة للسلم لا في تلك المنطقة فقط ، ولكن في جميع أرجاء العالم في أى وقت . وكما
تعلمون ، منذ بداية ذلك النزاع وبلدنا يؤيد ايجاد حل سياسي ويؤيد تحقيق سلم شامل يفضي الى
انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ ، والى لإعمال حق الشعب
الفلسطيني في تقرير المصير - بما في ذلك انشاء دولة مستقلة خاصة به - والى توطيد استقلال
وسيادة جميع الدول في المنطقة . وقد قلت في مناسبات أخرى كذلك أنه لا يمكن تحقيق سلم في
الشرق الأوسط دون حل مشكلة الشعب الفلسطيني . وفي رأينا ، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم
بدور أكثر فعالية في تسوية هذا النزاع . ومن الأهمية بمكان أن ينظم تحت رعاية الأمم المتحدة
مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك
الرئيسان المشاركان لمؤتمر جنيف وهما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة
الأمريكية . ومن الضروري أيضا انهاء الحالة المقلقة للغاية في لبنان وضمان سلامة واستقلال ذلك
البلد .

وبصفة عامة ، يعمل بلدنا بفعالية من أجل التسوية السلمية لجميع المشاكل التي خلقتها
السيطرة الاستعمارية الطويلة في افريقيا وآسيا ومناطق العالم الأخرى .

٥ - نزع السلاح العام ، وبالأخص نزع السلاح
النووي ، ضرورة ذات أهمية حيوية لتقدم
وبقاء البشرية بأسرها

ان تحقيق نزع السلاح العام ، وبالأخص نزع السلاح النووي ، له أهمية أساسية لتقدم البشرية وتطورها ، ولوجود الحضارة الانسانية في حد ذاته . ذلك أن تكثيف سباق التسلح والتعاطف الهائل للنفقات العسكرية - التي وصلت هذا العام الى رقم قياسي قدره ٤٢٥ . ٠٠٠ مليون دولار - يشكل عبئا ثقيلا على كواهل جميع شعوب العالم ويمثل تهديدا خطيرا لسلم العالم وأمنه . فمن المقدر ان العالم كدس من الأسلحة والذخائر ، ولاسيما من الأسلحة النووية ، ما يكفي لتدمير البشرية مرات عدة ، بحيث يمكن للمرء أن يتساءل : " في مثل هذه الظروف ، ماذا سيقتى من الحضارة الانسانية بعد حرب نووية ؟ " .

وازاء هذه الحقائق والاحتمالات ، من الجلي أنه لا يسع أي شعب الوقوف موقف المتفرج ، ولا يسع أي شعب أن يبقى خارج دائرة الكفاح من أجل نزع السلاح والسلم . والحقيقة انه لا يوجد اليوم سوى سبيلين ممكنين أو سياستين ممكنتين : اما مواصلة سباق التسلح بكل ما يترتب عليه من عواقب وخيمة ، واما الشروع بحزم في تحقيق نزع السلاح وارساء السلم . ان تحقيق مصالح جميع الشعوب ، فضلا عن تطور الحضارة والبشرية ، يقتضي بذل كل الجهد لرفض سياسة التسلح بحزم ولتعزيز سياسة نزع السلاح والسلم باستمرار . والمهمة الأساسية في عصرنا هي وضع نهاية فورية لسباق التسلح ، وان مسؤولية قادة الدول والحكومات تجاه شعوبهم ، وتجاه السلم وبقاء البشرية كلها تتطلب منهم ومن القوى السياسية الواقعية في كل مكان كما تتطلب من الرأي العام العالمي اتخاذ اجراء حاسم في هذا الاتجاه ، ان جميع البلدان وجميع الشعوب يجب أن تقول " لا " بكل حزم لسباق التسلح وأن تفعل كل شيء للشروع في تخفيض النفقات العسكرية وفي تحقيق نزع السلاح .

ونحن نؤمن أن من الأهمية بمكان العمل على تخفيض النفقات العسكرية بما لا يقل عن ١٠ في المائة قبل عام ١٩٨٥ . ويمكن أن تخصص نسبة ٥ في المائة من الأموال الموفرة على هذا النحو لتلبية الحاجات الاجتماعية في كل بلد ، وأن تخصص نسبة الخمسين في المائة الأخرى لمساعدة البلدان النامية . وقد اتخذ بلدنا ، كما تعلمون ، بعض التدابير الملموسة في هذا الصدد ، فخفض النفقات العسكرية في ميزانيتي عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ بغية زيادة الاعتمادات التي تخصص لرعاية الطفولة . وكما تعلمون ، كان لهذا القرار من جانب رومانيا صدى دولي قوى واعتبر بادارة تستهدف استثارة الاهتمام بتخفيض النفقات العسكرية .

وقد قدمت رومانيا للأمم المتحدة وهيئات دولية أخرى اقتراحات محددة لنزع السلاح . ومن هذا يتضح ادراكنا أن نزع السلاح عملية معقدة وطويلة الأمد . لذلك فنحن نعتقد أن من الأهمية بمكان البدء باتخاذ تدابير جزئية كإزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب جميع القوات والأسلحة الى داخل الحدود الوطنية ، والتخفيض التدريجي للقوات المسلحة الوطنية ، والغاء الكتل

العسكرية . فمن شأن هذه التدابير أن تؤدي الى تقوية الثقة فيما بين الدول وتتيح الانتقال الى نزع السلاح العام الكامل .

ورغم أن البعض يعتبرون تدابير التخفيض الجزئي دلالية ورمزية ، فلا بد لي أن أعلن أننا نفضل التدابير الرمزية لنزع السلاح وتخفيض الأسلحة ، ولو كانت صغيرة ، على أية تدابير للتسلح . وانه لما بسعدنا أن يتخذ الجميع في كل شهر - بل كل يوم ان أمكن ، تدابير رمزية لتخفيض السلاح ويكفوا عن اتخاذ تدابير هامة للتسلح .

ان دورة الامم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد أوجدت اطار تنظيميا أكثر اتساما بالديمقراطية لمناقشة وهل هذه المشكلة داخله . وقد أضحت من اللازم الآن استخدام هذا الاطار وغيره في الهيئات الأخرى ، والمضي فعلا الى اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح . فنحن نعتقد أن الظروف الدولية الحالية مواتية لتنفيذ تدابير ملموسة في هذا الاتجاه . وقد حان الوقت كي تعمل الشعوب كلها بقوة لتحويل هذه الامكانيات الى حقائق .

وان رومانيا تعتقد ان ابرام المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يمثل عاملا ايجابيا في اتجاه تنمية الثقة وايجاد الظروف اللازمة لمعالجة المشاكل الأساسية لنزع السلاح في المستقبل . ومن رأينا أن من الأهمية القصوى في الظروف الراهنة وقف انتاج الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، والاتجاه بصدق نحو نزع السلاح النووي في ال رقابة دولية صارمة ، داخل اطار الامم المتحدة وتحت رعايتها .

وان رومانيا ، بوصفها بلدا اشتراكيا يبني سياسته كلها على مثل السلم والتقدم ، ستواصل الكفاح بكل قوة من أجل ايجاد عالم بلا اسلحة وبلا حروب ، عالم يسوده الأمن والتعاون ، في المعمورة بأسرها . ونحن نناشد ، من منبر هذا المؤتمر ، جميع شعوب العالم ، وبرلمانات وحكومات الدول ، والأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية في كل مكان ، والرأي العام العالمي ، نناشدها جميعا أن تعمل بقوة وبلا كلل لتحقيق الأمانة الكبرى للبشرية ، ألا وهي نزع السلاح . فلنبدأ قصارانا من أجل تسخير الموارد المادية والبشرية الهائلة ، التي تزداد الآن في التسلح وفي انتاج أسلحة التدمير الشامل وفي الحرب ، لخدمة السلم ورفاه الشعوب واستقلالها وسعادتها فحسب .

٦ - القضاء على التخلف ، واقامة نظام اقتصادي جديد ، ودعم دور الأمم المتحدة ، واشترك جميع البلدان ، في ظروف تشوهدا المساواة التامة ، في تسوية المشاكل المعقدة التي تواجه العالم اليوم - هي مطالب ذات أولوية من أجل التقدم والسلم في عصرنا

من أعسر المشكلات التي يعوزها الحل في العالم اليوم مشكلة استمرار التخلف الذي يعاني منه جزء كبير من البشرية نتيجة للسياسة الامبريالية والاستعمارية القديمة التي أدت الى تقسيم العالم الى بلدان فقيرة وأخرى غنية . وان قيام علاقات قوامها الثقة والتعاون والسلم في العالم يتوقف بصورة

مباشرة على القضاء على التخلف . غير اننا نجد لزاما علينا أن نقول ، للأسف ، ان ما تم انجازه في هذا الصدد يكاد لا يذكر . فقد التنمية والحوار بين الشمال والجنوب فشلا في تحقيق ما كان متوقفا منهما . فالواقع يشير الى أن البلدان الرأسمالية المصنعة تنزع الى حل المشاكل التي ولدتها الأزمة الراهنة على حساب البلدان الفقيرة ، والجماهير العريضة . وقد أوضحت النتائج غير المرضية التي أسفر عنها مؤتمر هذا العام في مايزلا ان البلدان الغنية تفتقر الى الفهم اللازم للمسائل الملحة التي تشغل البلدان النامية . لهذا نعتقد ان من الواجب اتخاذ خطوات حازمة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد كجزء لا يتجزأ من الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد . وكما أوضحت في مناسبات أخرى ، يتعين على النظام الاقتصادى الجديد أن يرسى العلاقات بين جميع الدول على مبادئ المساواة والانصاف ، وأن يكفل فرصة حصول البلدان المتخلفة والنامية على التكنولوجيات الحديثة ومنجزات العلم الحديث ، وأن يكون عوناً على تقدمها السريع في مجالات عديدة ، في الوقت الذى يوفر فيه الظروف اللازمة لتنمية منسقة لجميع مناطق العالم ، وللاقتصاد العالمى .

ولا ريب في أن الشعوب ذاتها يجب أن تؤدى دورا هاما في القضاء على التخلف وكذلك في تعزيز تضامنها وتعاونها . وفي الوقت ذاته ، ترى رومانيا أن شطرا كبيرا من مسؤولية مساعدة البلدان المتخلفة يقع على عاتق الدول المتقدمة النمو التي حققت تقدمها أيضا عن طريق الاستغلال الاستعماري لشعوب أخرى . وفضلا عن ذلك ، يجب العمل ، على وجه السرعة ، على ايجاد نسب عادلة بين أسعار المواد الخام وأسعار السلع المصنوعة ، وبين تكلفة الوقود والطاقة وتكلفة المنتجات الأخرى ، مما يكفل شروطا منصفة لوصول جميع البلدان الى المواد الخام ومصادر الطاقة .

وانطلاقاً من الحاجة الى وحدة عمل أقوى من جانب البلدان النامية من أجل تعزيز مصالحها الحيوية ، ترى رومانيا أن من الأهمية بمكان أن تنشأ هيئة دائمة من تلك البلدان - وهي هيئة لا تتألف ، بالطبع ، من صروفات خامرة - يكون الهدف منها التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو بطريقة منظمة وعلى أساس المساواة التامة ، استناداً الى مبادئ مشتركة . وينبغي أن تكون مسألة التخليق وإنشاء النظام الجديد هي موضوع المفاوضات بين البلدان النامية ، والدول الرأسمالية المتقدمة النمو ، والبلدان الاشتراكية ، التي تستطيع معا أن تمنح برنامجاً ملموساً يقدم للمناقشة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٠ . وفي رأينا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاعداد لتلك الدورة بعناية شديدة .

فالبشرية ، أي شعوب العالم ، لن يكون في وسعها أن تتحمل بعد الآن التفاوتات التي تزداد عمقا باستمرار ، وتركز الثروة عند قلب واحد من العالم والفقير الشديد عن القطب الآخر . ولا يمكن تحقيق السلم والتعاون مالم يتم القضاء على التخليق ويتحقق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وبهذه المناسبة أيضاً ، توجه رومانيا نداءً رسمياً الى جميع بلدان العالم بأن توحد جهودها وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً في جو من التفاهم والتعاون بغية وضع نهاية للتخليق في أقرب وقت مستطاع وبغية فتح آفاق التقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع ، والرفاهة والسعادة لجميع الشعوب .

وتشجع رومانيا ، كما يشجع الحزب الشيوعي الروماني ، سياسة راسخة تقوم على التضامن الفعال مع جميع الشعوب التي تناضل لتفوز بحقها في حياة حرة مستقلة ، ولتزيل كل شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة . ولهذا فان شعبنا يقدم كل تأييده لحركات التحرير في ناميبيا وزمبابوي من أجل نيل الاستقلال الوطني الكامل ويظهر تضامنه الكامل مع كفاح شعوب جنوب افريقيا ضد سياسة العنصرية والفصل العنصري . وقد كانت رومانيا وستأخذ دائماً نصيراً وفيها وصديقاً مخلصاً لجميع الشعوب التي تناضل من أجل تنميتها على أساس الاعتماد على الذات ، ومن أجل الدفاع عن الاستقلال الوطني وتعزيزه .

وتقدر رومانيا أيضاً تقدير الدور الذي تقوم به بلدان عدم الانحياز - وهي الغالبية العظمى في العالم - في الشؤون الدولية ، وفي الكفاح ضد سياسة السيطرة والقهر القديمة ، ومن أجل التغلب على سياسة التكتلات ومناطق النفوذ ، وفي سبيل التشجيع على اقامة علاقات جديدة . وكما أوضحت أعمال مؤتمر هافانا ، فان بلدان عدم الانحياز بوسعها أن تقدم مساهمة هامة وإيجابية في التسوية البناءة للمشاكل الدولية المعقدة . وصحيح تماماً أن هناك دولا بين بلدان عدم الانحياز لها نظم اجتماعية مختلفة ، ولكن هذا لا يحول دون تعاونها الوثيق بكل أشكاله . بل ان قوة حركة عدم الانحياز انما تكمن ، على النقيض من ذلك ، في امكانية اتخاذ تلك الدول تدابير مهما كانت الاختلافات بينها - مع الاحترام المتبادل لخياراتها وطريق تنميتها - تأييدا لسياسة جديدة ديمقراطية في العالم . وسوف تواصل رومانيا ، التي تشترك بومضها ضميراً مدعوا في نشاط حركة عدم

الانحياز ، تنمية تعاونها الفعال ، بكل أشكاله ، مع تلك البلدان في خدمة الانفراج والسلام .

وتتطلب تسوية المشاكل الخطيرة والمعقدة في الشؤون العالمية تكثيف الجهود في سبيل اخفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات بين الدول ، وفي سبيل مشاركة جميع البلدان مشاركة فعلية في الحياة الدولية على قدم المساواة تماما . واننا لنذكر يقينا دور البلدان الكبيرة والبلدان الكبيرة جدا ، بيد أنه لم يعد في الوسع الآن أن تقوم بضع دول فحسب بتسوية أية مشكلة . ولهذا فاننا نرى أن من الأهمية بمكان تأمين اشتراك البلدان الصغيرة والمتوسطة ، والبلدان النامية وبلدان عدم الانحياز ، أيا كان نظامها الاجتماعي ، التي تمثل الغالبية العظمى من العالم ، والتي تكون ، كما أظهرت التجربة في كثير من الاحيان ، أول من يتحمل عواقب التوتر الدولي ، اشتراكا كاملا وعلى قدم المساواة التامة في حل المشاكل . وسوف تواصل رومانيا التعاون مع تلك البلدان من أجل تحسين المناخ السياسي الدولي ، ومن أجل سياسة الاستقلال والأمن والسلام .

ونحن نولي أهمية كبيرة لمنظمة الأمم المتحدة ، ذلك المحفل الأشد اتساما بالطابع التمثيلي بين المحافل العالمية ، والمطالب بأن يكفل اشتراك جميع الدول في بحث وحل مشاكل زمننا الكبيرة . ولهذا فنحن نعتقد أن من الضروري أن نفعل كل شيء لتحسين نشاط الأمم المتحدة ولمواصلة اخفاء الصبغة الديمقراطية عليها ، ولمضاعفة دورها ومساهمتها في الشؤون الدولية . وتشترك رومانيا بفعالية في نشاط الأمم المتحدة وأجهزتها ، وفي نشاط الهيئات الدولية الأخرى . وقد قدمت رومانيا ، كما تعلمون ، مبادرة جديدة وطموسة في الدورة الحالية لمنظمة الأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية وانشاء لجنة دائمة للجمعية العامة للأمم المتحدة للمساعي الحميدة والتوفيق .

وسوف يواصل هذا البلد المشاركة بفعالية في الشؤون الدولية وسوف يناضل ، الى جانب البلدان المحيية للسلام ، من أجل حل المشاكل التي تواجه البشرية في الوقت الحاضر حالا بنساء ، ومن أجل ايجاد عالم أفضل وأكثر عدلا على ظهر كوكبنا .

٧ - تعزيز تعاون وتنظيم الحزب الشيوعي الروماني مع جميع الأحزاب الشيوعية ، ومع الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية وحركات التحرير ، ومع القوى المناهضة للامبريالية في كل مكان ، في الكفاح من أجل احداث تغييرات تقدمية وديمقراطية في المجتمع ، ومن أجل التقدم الاجتماعي والسلام في جميع أنحاء العالم

لقد قام حزبنا ، في الفترة التي انقضت منذ المؤتمر الحادي عشر ، بتنمية تعاونه وتضامنه على نطاق واسع مع الأحزاب الشيوعية والعمالية . فقد جرت اتصالات واجتماعات عديدة على جميع

المستويات مع هذه الأحزاب ، وحدث توسع في عمليات تبادل الخبرة . ونحن نعتقد أن استمرار تعزيز تضامن الأحزاب الشيوعية من المتطلبات الأساسية في الكفاح من أجل التقدم ، وعامل هام من عوامل التطور المعاصر . وفي بلدان عديدة ، سجلت الأحزاب الشيوعية والعمالية نجاحات هامة في النشاط الثوري ، وعززت ووسعت نطاق تأثيرها في الجماهير ، مؤكدة ذاتها بشكل متزايد بوصفها راعية مصالح الشعب العامل الأساسية . وهي تلعب كذلك دورا متزايد الأهمية في الساحة الدولية مؤكدة نفسها كقوى رئيسية للديمقراطية والتقدم والسلم .

وانتم تعلمون أن الأحزاب الشيوعية والعمالية تنشط في زمننا هذا بنشاطها في نال أوضاع اقتصادية واجتماعية تاريخية تختلف كثيرا من بلد لآخر ، ودائما ما تواجه مشاكل معينة عديسة جديدة . وهذا يجعل من الضروري لكل حزب أن يضع خطاه السياسي واستراتيجيته الثورية وأساليبه بشكل مستقل ، بما يتفق وواقع البلد المعني ، بغية ايجاد حلول ملائمة للتحويلات الثورية فسي المجتمع . وتعلمون أن النظرية العلمية للاشتراكية تتطور نتيجة للتغييرات في الحياة الاجتماعية . وفي تطور قوى الانتاج ، والمعرفة العلمية ، وتعلمون أن هذه النظرية تثريها الاستنتاجات الجديدة للممارسة الثورية وللنشاط الذي يخطه به كل حزب . وقد أظهرت الحياة أن شرطا من الشروط الأساسية لنجاح كفاح كل حزب هو التوجيه الراسخ وفقا لمفهوم المادية الديالكتيكية والتاريخية ، ووفقا لفكر الأمثلة النموذجية للماركسية - اللينينية . وفي الوقت نفسه يتعين على المرء أن يفهم أننا نعيش في عهد تاريخي مختلف وان هذا يتطلب نهجا جديدا ازاء مشاكل التطور الاجتماعي الأساسية . ولهذا من الطبيعي فحسب أن يظهر عدد من الخلافات في الرأي بشأن بعض المشاكل وأن تعطى تفسيرات مختلفة لبعض حقائق الحياة المعاصرة التي تتغير باستمرار . بيد أن قضية الوحدة تتطلب مناقشة الخلافات في الرأي بطريقة تستند الى مبادئ ، وفي مناخ من الاحترام والتفاهم المتبادلين ، وعلى أساس المساواة والاستقلال التامين لكل حزب ، كيما لا تضر الخلافات التعاون والصداقة بين الأحزاب . وفي هذه الظروف يكتسب تحقيق نوع جديد من التضامن والوحدة بين الأحزاب الشيوعية أهمية خاصة من أجل النجاح في الكفاح الثوري ، ومن أجل قضية التقدم الاجتماعي وسياسة الاستقلال والانفراج والسلم .

وقد قام حزينا بتوسيع علاقاته مع الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاشتراكية ، ومع جميع ما للطبقة العاملة من منظمات ديمقراطية ومناهضة للامبريالية ، اعتقادا منه أن هذا أمر ذو أهمية جوهرية لتطوير الحياة الدولية على درب ديمقراطي جديد . وقد عزز حزينا أيضا ، وسيظل يعزز ، صلات التضامن والتعاون التي تربطه بحركات التحرير الوطني ، وبالأحزاب الحاكمة في البلدان النامية ، وبالأحزاب الديمقراطية الأخرى ، وبالمنظمات الثورية التقدمية في كل مكان . ونحن ننتقل في هذا من أن تعزيز تضامن هذه القوى وتعاونها أمر لا بد منه في وقتنا هذا ، لأنه الشرط الضروري لانشاء عالم العدالة الاجتماعية والوطنية ، عالم استقلال ورفاهة الشعوب .

ان الناس في كل مكان ، صانعي التاريخ الحقيقيين ، يقومون بدور حاسم في تحديد مسار تطور البشرية في الوقت الحاضر . ومما لا شك فيه أن جموع الناس ، والقوى الاجتماعية التقدمية ،

والشعوب في كل مكان ، بعملها في انسجام ، سوف تضمن تطور الحياة الدولية على الطريق السليم ، طريق الانفراج والاستقلال والسلم ! وقد أصبح النداء الثوري المتقدم الذي أطلقه ماركس وانجلز منذ قرابة قرن ونصف قرن من الزمان ، " ياعمال البلدان جميعا ، اتحدوا ! " أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى . بيد أنه في ظل الظروف التاريخية الجديدة ، ينبغي أن يستكمل بالنداء " أيها العمال ، أيها الفلاحون ، أيها المفكرون ، أيها القوى التقدمية والمناهضة للامبريالية في كل مكان ، أيها الشعوب في جميع البلدان ، اتحدوا في الكفاح من أجل التقدم والسلم ، ومن أجل القضاء على الامبريالية والاستعمار ، ومن أجل الحرية الوطنية والاجتماعية ، ومن أجل التطور الحر المستقل ! ألا فلتقوموا بعمل متين من أجل التعاون ، من أجل الانفراج ، من أجل الأمن ، من أجل عالم أفضل وأكثر انصافا على طاهر كوكبنا ، من أجل السلم ! " .

وأود مرة أخرى أن أؤكد من فوق هذا المنبر الرفيع للمؤتمر الثاني عشر على أن الحزب الشيوعي الروماني سوف يظل يعمل بكل رسوخ على تنمية العلاقات مع جميع الأحزاب الشيوعية والعمالية ، ومع كل القوى الثورية والديمقراطية والتقدمية ، وأنه سوف يحقق بكل عزم دوره ككتيبة ثورية في الكفاح من أجل سياسة جديدة هي سياسة التقدم والسلم والانفراج ، والأمن ونزع السلاح ، ومن أجل القضاء على التخلف ومن أجل بناء نظام دولي جديد ، ومن أجل تعاون واسع النطاق فيما بين جميع الأمم .
